



جرائم الإبادة الجماعية الفرنسية في الجزائر (١٨٣٠-١٩٦٢)

استحضار للذاكرة ودعوة للمحاكمة

الدكتور عيسى ليتيم

جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر

aissalitim@yahoo.fr

المستخلص

تستعرض هذه الدراسة جريمة الإبادة الجماعية، التي تعرض لها الشعب الجزائري طيلة قرن و اثنين و ثلاثين سنة والتي كانت نتيجة من الحرب الشاملة التي تبنتها فرنسا، لانجاح مشروعها الاستيطاني في الجزائر، وظفت فيها كل الأساليب القمعية التي تتعارض مع القيم الإنسانية والاتفاقيات ذات الصلة بهذا الشأن. سارت كلها في اتجاه إبادة عنصر العنصر الجزائري، حيث أبادت قبائل بأكملها: مثل قبيلة العوفية، وقبيلة أولاد رياح ودمرت القرى، وطال التدمير مؤسسات عكست المقومات الشخصية العربية الإسلامية، ناهيك عن حرمان الإنسان من وسائل عيشه ورزقه، ومصادر ثقافته، امتدت جرائم الإبادة الفرنسية وتواصلت في الفترة المعاصرة، بتحويل الصحراء الجزائرية إلى قواعد للتجارب النووية، حيث استعمل فيها جزائريون وفرنسيون كفتران تجارب لها، وما زالت أثارها على البيئة والإنسان ماثلة إلى يومنا هذا، خاصة في ظل تحف السلطات الفرنسية على أرشيف هذه التجارب، والخلاصة: حصيلة الاحتلال الفرنسي للجزائر ثقيلة جدا، راح ضحيتها، أكثر من ١٠ ملايين جزائري، وتدمير كلي لمقومات الحياة على الأرض الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي، الجزائر، الاحتلال الفرنسي، الإبادة، الإبادة الثقافية، التفجيرات النووية،



مقدمة

خلال القرن ١٩م، نفذت السلطات الاستعمارية الفرنسية المدنية والعسكرية مخطط إجراميا لإنهاء الوجود الجزائري بكل الطرق، هذا بالاستعانة بوسائل وقوانين عقابية تتعارض مع القوانين الدولية وحتى الفرنسية أطلقت عليها السلطات السياسية الاستعمارية اسم القوانين الخاصة (les pouvoirs spéciaux) فى إلى جانب عمليات الاستيطان واغتصاب الأراضي الصالحة للزراعة، شنت قوات الاستعمار الفرنسي حرب إبادة منظمة للسكان، بتوجيه من قادة الجيش، وارتكبت مجازر جماعية استهدفت مئات السكان والقبائل الجزائرية خاصة تلك التي أبدت رفضها للاستعمار الفرنسي، استجابة لمنظريها الذين راهنوا على نظرية الإبادة العرقية للشعب كحل امثل لنجاح عملية الاستيطان بدءا ب ارموند فكتور الذي وجه في سنة ١٨٣٢ نداء إلى الأمة الجزائرية يقول فيه باستحالة إدماج السكان الأصليين، وأفتى بشرعية طردهم إلى الصحراء أو إبادتهم في حالة المقاومة مثل الوحوش ، وبقيت هذه الفكرة الاجتثاثية الابادية سائدة لدى نخبة من المفكرين الفرنسيين ، في فترة متقدمة من الاحتلال، فكتب الدكتور «بودشون» في كتابه « خواطر عن الجزائر ١٩٤٥» لا يهيم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيمها، ولكن يهمننا قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة تملكها بصفة نهائية، وننشر على الشواطئ البربرية المدنية الأوروبية، ومن الطبيعي اناصر الطرق لبلوغ غايتنا هو نشر الرعب، والتدمير» إن هذه المداخلة تتناول بالدراسة قضية ذات أهمية في الذاكرة الجماعية للشعبين الجزائري والفرنسي، تتمثل إشكالياتها الأساسية في كشف حقيقة ما تعرض له الشعب الجزائري خلال القرن ١٩ ، على يد الاستعمار الفرنسي، من اباده وقمع شديدين، بطريقة منظمة من طرف الآلة الاستعمارية، يمكن وضعها في خانة جرائم الإبادة التي يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني، تنتظر التفعيل، خاصة وان هذه الجرائم ينطبق عليها المبدأ الذي أكدته ودعّمته، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ١٩٤٨.

١- الإبادة والذهنية الإجرامية في الممارسات الفرنسية بالجزائر

تعتبر جريمة الإبادة الجماعية من الجرائم الدولية الأكثر خطورة، على مر التاريخ، جراء ما تخلفه من انتهاكات وحشية وأضرار كارثية في حق الإنسانية، هو ما أدى بالمجتمع الدولي إلى التصدي لها عبر التعريف بها ، وإنشاء فضاء دولي جنائي خاص بها، ولكي تتضح معالم هذه الدراسة لابد من تعريف مصطلح الإبادة الجماعية، وإسقاطه عما ارتكب ضد الشعب الجزائري طيلة قرن ونصف

١-١ التعريف الاصطلاحي لجريمة الإبادة الجماعية:

إن مصطلح الإبادة الجماعية، تقابله في اللغة الفرنسية كلمة Génocide، وهذه الكلمة مشتقة من الكلمة اليونانية: Genos وتعني الجنس او الجماعة، ومن عبارة Cid وتعني القتل، وجمع الكلمتين نجد ان مصطلح الإبادة الجماعية يعني « إبادة الجنس» الجماعة (علي عبد القادر القهوجي: ٢٠١، ص. ١٢٧)

١-٢ التعريف الفقهي للإبادة الجماعية: يرجع الفضل للمنظر البولوني الأصل، « رفايل لمكين (Raphael Lemkin)» في إطلاق مصطلح-Genocide-، وقد وضح المقصود بها في كتابه، « حكم المحور في أوروبا المحتلة» الصادر في أواخر عام ١٩٤٤ في الجزء التاسع منه والذي عنوانه ب génocide حيث قال، «بأنها تدمير امة أو جماعة عرقية، وبشكل عام لا تعني الإبادة الجماعية التدمير المباشر للأمة إلا عندما تقترن بالقتل لكل أعضاء الأمة» (ونوغي نبيل، علاء الدين يوسف، ٢٠١٨، ص ٢٣٣) ويقترح على الأرجح تنفيذ خطة منسقة تشتمل على عدة أفعال، ترمي لتدمير المقومات الأساسية لحياة الجماعات القومية، وبالتالي إفناء هذه الجماعات بحد ذاتها، وتكون أهداف تلك الخطة



تفكيك المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية واللغوية والدينية، ومحو مشاعر الوطنية، إضافة إلى تدمير اقتصاد الجماعات القومية والقضاء على الأمن الشخصي، وصحة وحرية وكرامة، وحتى حياة الأفراد المنتمين لتلك الجماعات... توجه الإبادة الجماعية ضد الجماعات القومية، أما الأفعال المكونة لها فتكون ضد الأفراد لا بصفتهم الشخصية، بل لانتمائهم لتلك الجماعات بذاتها (عويضة سميرة، ٢٠١٣، ص ٢٤)

٣-١ التعريف الاتفاقي لجريمة الإبادة الجماعية: تعرض المادة ٢ من اتفاقية الإبادة الجماعية (اتفاقية منع وقمع إبادة الجنس البشري) للأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨ تعريفاً أوسع لجريمة الإبادة: «تعني الإبادة الجماعية المتمثلة أياً من الأعمال التالية، المرتكبة بغية القضاء كلياً أو جزئياً على جماعة قومية أو جنسية أو عنصرية أو دينية:

- قتل أعضاء من الجماعة
- إلحاق أذى جسدي وروحي خطير بأعضاء الجماعة
- إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً
- فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة
- نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى (المادة ٢ من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وثيقة، موجودة على الرابط <https://www.ohchr.org>)

وتكتسب هذه الأفعال صفتها الإلزامية ويعاقب عليها القانون الدولي، سواء تمت من خلال الإبادة فعلاً أو بالتآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية أو التحريض المباشر والعلني على ارتكابها أو في محاولة ارتكابها وقد اقترح البعض إضافة مادة ثالثة في مشروع اتفاقية الإبادة، تنص على الإبادة الثقافية، تحت عنوان «تدمير الصفات الخاصة للجماعة، والتي تتعلق بالجرائم التي يمكن أن تقع على المكونات التعبيرية للثقافة، وقسمها إلى أقسام فرعية على النحو التالي: النقل الإجباري للأطفال إلى جماعة أخرى، التهجير المتعمد والمنظم لأفراد يمثلون ثقافة جماعة معينة، منع استخدام لغة وطنية في المدارس، التدمير المتعمد للكتب المطبوعة بلغة وطنية أو أعمال دينية أو منع مطبوعات جديدة، التدمير المنظم للآثار الدينية والتاريخية وتحويلها إلى استخدامات غريبة، تدمير الوثائق أو الأشياء التي لها قيمة فنية أو أدبية أو تاريخية (منى حفيظ: ٢٠٠٢، ص ٦٠-٦١)

لقد اعتمدت الأمانة العامة على مجموعة من الخبراء لوضع مشروع جريمة الإبادة الجماعية، لكن اثنين من هؤلاء اعترضوا على إدماج مفهوم الإبادة الثقافية باستثناء الفقرة الثانية التي تتحدث عن النقل الإجباري للأطفال من جماعة إلى أخرى، في النهاية تم حذفه تحت مصوغة «إن التدمير المشار إليه مرتبط بالتدمير المادي سواء أكان تدميراً بدنياً أم بيولوجياً، ولا يشمل التدمير الوطني، اللغوي، الديني، الثقافي»، كما أن العناصر الدينية أو القومية أو الاثنية لم يتم أخذها بعين الاعتبار لدى تعريف مصطلح تدمير» (عامر غسان فاخوري: ٢٠١٧، ص ٩٨-١٠١) وهذا في نظري قرار غير صائب، لأنه في نظري توجد علاقة بين التدمير المتعمد الكلي أو الجزئي للمراكز الثقافية والدينية، التابعة لجماعة قومية، وبين الرغبة القوية بالتدمير الجسدي أو البيولوجي لمرتكبيها ضد تلك الجماعة باستعراض نصوص هذه الاتفاقية، يمكن التأكيد على حقيقة مبدئية أن الوجود الفرنسي في الجزائر طيلة قرن ونصف، بغض النظر عن كونه احتلال - فقد استهدف قتل وإبادة أعضاء الجماعة هي الشعب الجزائري، بمختلف الوسائل والآليات وهذا ما ستشرحه هذه المداخلة

٢- الذهنية الإجرامية في الممارسات الفرنسية

انتهجت السلطة الفرنسية منذ دخولها بالجزائر، استراتيجية الحرب الشاملة الهادفة إلى الإسراع في إنشاء المشروع



الاستيطاني في الجزائر ، معتمدة على أساليب قمعية سارت كلها في اتجاه إبادة عنصر الأهالي الجزائريين الذي يشكل حسب منظريها عائقا في وجه نجاح هذه العملية، وهذا ما أبرزه التقرير الذي كتبه « ألكسي دو طوكفيل» والذي أكد من خلاله أنه لا يمكن الاستقرار في شمال إفريقيا إلا بوجود تجمع بشري أوروبي وحسب نظره أن هذه العملية الاستيطانية لابد أن تكون جنبا إلى جنب مع سير الاحتلال، وكل هذا لا يتم إلا باستعمال القوة ضد السكان وتدمير التجارة وتخريب الممتلكات... حيث يقول « الاحتلال الكامل والاستيطان الجزئي هو ما أوحى لبعض العقول النيرة بأنه على فرنسا أن تهجر إطلاقا ومنذ الآن فكرة الاحتلال في الداخل، وان تكتفي باحتلال النقاط السياسية على الساحل واستيطان ما حولها ، لكن رأيي الحازم هو أن ذلك سيكون شؤما علينا، وانه علينا أن نبذل جهودا جبارة للجمع بين النظامين(الاحتلال والاستيطان)، الوسيلة الأكثر فعالية التي بإمكاننا اللجوء إليها لشل القبائل هي منع التجارة، والثانية هي نهب البلد(أوليفي لوكور قرايميزون،ص،ص١٢٦-١٢٧)، ودعم هذه الفكرة مقرر ميزانية الحرب في سنة ١٩٣٥، «باسي» عندما قال « أن في إفريقيا هناك عائق للاستعمار يتمثل في أمر لا يمكن لأحد إزالته الا وهو وجود قوم من الأهالي متعودون على الحرب، لا يتحملون الظلم وهم مختلفون كثيرا عن الأوروبيين في عقائدهم وبماضيهم مخالفة لا تسمح لهم بربط علاقات طيبة مع أشخاص لا يرون فيهم إلا أعداءهم، جاؤوا لطردهم من أراضيهم التي كانت أملاكا لهم(أندري نوشي وآخرون،١٩٨٤،ص٢٤٥) وفي الصدد نفسه يؤكد دوصاد (desade) في ١٩ ماي ١٨٣٥ وهو يقترح طريقة في التوصل إلى سلب أراضي الجزائريين قائلا: « يجب إبادة الأهالي قبل سلب أراضيهم...»... (محمد دادة، ٢٠١٢، ص١٠). وأول من أعرب عن نية فرنسا في القضاء على السكان الأصليين هو وزير الحرب تحت حكم لويس فليب ورئيس مجلس الوزراء فيما بعد أيتيان موريسجيرار (Etienne Maurice Gérard) الذي صرح « لقد عزمنا إبادة الأهالي والقضاء على المتخلفين...» (مصطفى خياط، ص١٦٧)

وبشكل عام ان هذه الذهنية ، تميز بها معظم جنرالات فرنسا- دولة القانون-، الذين اختيروا لقيادة العمليات في الجزائر فهذا ديمنتنيك الذي اشتهر كقاطع للرؤوس، يسجل في كتابه رسائل جندي سنة ١٨٤٢: “ أننا رابطنا في وسط البلاد وهمنا الوحيد الإحراق والقتل والتدمير والتخريب حتى تركنا البلاد قاعا صاففا، إن بعض القبائل لازالت تقاومنا لكننا نطاردها من كل جانب حتى تصبح النساء والأطفال بين سبي وذبيح والغنائم بين سلب ونهب. (فرحات عباس، ٢٠١٠، ص٥٧) وفي رسالة بعث بها إلى احد أصدقائه قائلا: “ لا يمكن تصور الرعب الذي يستولي على العرب حيث يرون قطع رأس بيد مسيحية، فاني أدركت ذلك منذ زمن بعيد، واقسم لك بأنه لا يفلت احد من أظفاري حتى ينال من بز رأسه مايناله .. ترى! إن الغاية تبرر الوسيلة، وقد أنذرت بنفسي جميع الجنود الذين أتشرف بقيادتهم أنهم لو أتوا بعربي حي لأنهلته عليهم ضربا بعرض نصل سيفي. وأما قطع الرؤوس فهي تكون على مرأى ومسمع جميع الناس(فرحات عباس، ص٥٧) ويضيف بعثها لصديقة في سنة ١٨٤٣: “ينبغي أن قتل جميع الذكور الذين جاوزوا ١٥ سنة، وسبي جميع النساء، وخطف جميع الأطفال، وشحن الجميع في السفن ، ثم إقصاؤهم إلى جزر الماركيز، والى الثلث الخالي من الأرض، وخلاصة القول يجب إبادة كل من لا يتمرغ تحت أرجلنا كالكلاب” (فرحات عباس، ص٥٧) فلا يكاد الجزائر “ سانت أرنو “ يشذ عن هذه الظاهرة حيث يقول: “ إن ناحية بني مناصر بديعة وهي من أغنى نواحي إفريقيا، ترى فيها القرى والمسكن متقاربة بعضها لبعض، احرقنا كل شيء فيها وحطمتنا كل شيء. الحرب وما أدراك ما الحرب! ما أكثر عدد النساء والأطفال الذين اعتصموا بثلوج الأطلس فماتوا فيها بردا وجوعا...إننا نحطم ونحرق، ونخرب الديار والأشجار أما المعارك فإنها لا توجد أو قلما توجد» (المارشال سانت أرنو: ٢٠١٣، ص٦٩)



وعن حملته التي قادها على منطقة القبائل ١٨٥١ يقول سانت أرنو: " تركت ورائي حريقا هائلا، تندلع لظاها فيما يقرب من مائتي قرية أصبحت طعاما للهب، لعبت بالبساتين يد الخراب، كما لعبت يد المناشير بأشجار الزيتون... عثنا في الأرض فسادا، وأصليناهم نارا، واحرقنا أكثر من مائة دار مغطاة بالقرميد، وقطعنا أكثر من ألف شجرة من الزيتون" (فرحات عباس، ص.٥٩)

وهي نفس وجهة نظر معظم السياسيين الفرنسيين الذين يؤمنون بالاستراتيجية العسكرية الهمجية ويعتقدون أن الحرب الشاملة ضد الجزائريين هي السبيل الوحيد لتحقيق الهدف في الجزائر انتفض وزير الشؤون الخارجية (غيوز) الذي دافع بشدة عن الجيش وبرر هذا القتل على أنه « شر لابد منه»... (أوليفي، ص.١٢٤) إن المتمعن في تصريحات ومواقف قادة الجيش والسياسيين الفرنسيين يدرك وجود قناعة فطرية إجرامية في ذهنية سلطة الاحتلال ، بعيدا عن قيم الحرية والعدالة والمساواة التي تغنت بها الثورة الفرنسية ، أو تلك الشعارات التي رفعها قادة الاحتلال ووزعت على الأهالي زمن الحصار نشر الحضارة

١-٢ نماذج عن جرائم الإبادة المرتكبة ضد الشعب الجزائري خلال القرن التاسع عشر:

نفذت السلطات الاستعمارية الفرنسية المدنية والعسكرية، إبان الاحتلال عامة، مخطط إجراميا لإبادة الجزائريين، وعمدت إلى استخدام كل الإجراءات الممكنة والمتوفرة لديها، ولم تكتف في سياستها القمعية والعقابية أي أحد، بل وسعتها لتشمل من دون تمييز المدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ. وارتكبت فرنسا على إثرها فرنسا مئات المجازر الجماعية، وحالات التقتيل الفردي والعشوائي، وفي هذا الإطار استعانت القوات الفرنسية بعدة وسائل وقوانين عقابية تتعارض مع القوانين الدولية وحتى الفرنسية أطلقت عليها السلطات السياسية الاستعمارية اسم القوانين الخاصة les pouvoirs spéciaux

وما يمكن الإشارة عن تقييم نية هذه العملية كانت تتسم بنوع من التخطيط المسبق للعملية حيث يصفها احد القادة الفرنسيين بقوله: "... وقد تتخذ الإجراءات الصارمة للإطاحة بالقبيلة المنوي تدميرها بقوات كبيرة، بحيث يكون الهرب مستحيلا لأي مخلوق، والسكان الآمنون لا يدركون الخطر المحدق بهم، إلا عندما يسمعون قرع الطبول التي تضرب نغمة مؤذية للسمع وبعد ذلك تحدث المفاجأة التي لا يوجد لها مثيلا إلا فيما نعرفه من قصص إبادة الهنود الحمر...

وقد تعددت جرائم الإبادة في هذه مرحلة ومن أهمها مايلي:

١-٢ إبادة سكان البلدية ٢٦ نوفمبر ١٨٣٠

وقعت هذه الجريمة على اثر الهجوم الذي نظمه المقاومون ضد الحامية الفرنسية بالمدينة، وبعد انسحاب المقاومون قامت القوات الفرنسية بالانتقام من السكان العزل ففي يوم ٢٦ نوفمبر ١٨٣٠ أقدم الضابط " ترو لير" إلى إصدار أمر إلى وحداته العسكرية بمحاصرة بلدة البلدية الآمنة وأقدمت على تقتيل جميع سكانها البالغ عددهم قرابة الألفين مواطن) وفي بضع ساعات تحولت المدينة إلى مقبرة حقيقية وامتزج التراب بالدم حتى أصبح لون الأرض احمر لشدة القتل الذي لم يرحم لا طفلا ولا شيخا و لا عجوزا ولا امرأة(قناة الجزائر، نماذج من جرائم فرنسا إبان حرب التحرير) .



٢-١-٢- إبادة قبيلة العوفية بوادي الحراش ومصادرة ممتلكاتها ٠٥ افريل ١٨٣٢

عرفت هذه الإبادة الدموية بمجزرة العوفية، التي ارتكبها الجيش الفرنسي بقيادة الدوق «دي روفيجو»، في حق قبيلة من القبائل العربية التي كانت تقطن منطقة واد الحراش، وكان عدد كبير من هذه القبائل التحق بقوات احمد باي، واتجهت نحو قسنطينة، بعد معركة سطاوالي، كما ان قبيلة العوفية من قبائل متيجة التي قاومت الاحتلال الفرنسي، وبدافع الانتقام ارتكب الدوق «دي روفيجو» أول عمل إجرامي ضدها، وكان ذلك في افريل ١٨٣٠، حيث قتل معظم أفرادها البالغ عددهم اثنا عشر ألف نسمة (بوعزة بوضرساية واخرون، ٢٠٠٧، ص. ١٢٣) وبعد إبادة هذه القبيلة عادت الحملة بالغنائم والأسلاب، كان الفرسان يحملون القتلى على أسنة رماحهم، وبيعت كل أرزاقهم لقنصل الدائمك في الجزائر، وباقي الغنيمة عرضت في سوق باب عزون، وكان يظهر في هذا المنظر الفظيخ أساور النساء في معاصم مبتورة، وأقراط أذان لاصقة و أشلاء اللحم متدلّية منها ثم وزع ثمن هذا البيع على ذابحي أصحابها، وفي مساء ذلك اليوم أمرت السلطات السكان بإضاعة محلاتهم احتفالا بذلك) محمد الصالح الصديق، ٢٠٠٥، ص. ٥٦-٥٧ (فلهول هذه المجزرة ولعنة أرواحها التي زهقت باطلا، ظلت تراود الدوق روفيقو في نومه ويقضته حتى أصيب بهستيريا رهيبية، فقد على إثرها عقله وجن (قناة الجزائر) ٢-١-٣- إبادة قبيلة بني صبيح :

يعترف الجنرال كافينياك بجريمته في إبادة قبيلة بني صبيح عام ١٨٤٤ قائلا: " لقد تولى الأجناد - (أصل الكلمة "الجنود) جمع كميات كبيرة من الحطب، ثم كدسوها عند مدخل المغارة التي حملنا قبيلة بني صبيح على اللجوء إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات وفي المساء أضرمت النار وأخذت جميع الاحتياطات حتى لا يتمكن أيا كان من الخروج حيا. أما الناجون من فرن كافينياك الذين كانوا خارج أراضي القبيلة، فقد تولى العقيد كانروبار " جمعهم بعد نحو عام من حرق أهاليهم، ثم قلدتهم إلى المغارة ثانية وأمر ببناء جميع مخارجها ليجعل منها على حد تعبيره: " مقبرة واسعة لإيواء أولئك المتزمتين . ولم ينزل احد تلك المغارة، ولا يعرف احد غيري أنها تضم تحت ركامها خمسمائة من الأشجار الذين لن يقوموا بعد ذلك بذبح الفرنسيين " وفي تعليقه على هذه الجريمة قال السيد برار " لقد ظلت تلك المغارة مغلقة وبدخلها جثث رجال ونساء وأطفال وقطعان تتآكل أو يأكلها التراب " (مصلحة الدراسات في المركز الوطني، ٢٠٠٠، ص. ٢٢٧-٢٢٨)

٢-١-٤- إبادة قبيلة أولاد رياح بجبال الظهرة:

تعتبر قبيلة أولاد رياح، من القبائل المحاربة، مستقرة في منطقة الظهرة على سلسلة جبلية بين الشلف والبحر، وتظهر ارض القبيلة في شكل متاهة مقسمة لمسالك كثيرة، بواسطة الحجارة، الجبال الحفر، التي تضم كهوفا، تشبه كهوف قبيلة صبيحة لكن مدخلها أصعب، وعلى غرار بقية القبائل التحقت هذه القبيلة بثورة بومعزة التي شاركت في انتفاضة ١٨٤٥ بناحية الظهرة، والتي تعرف عند الفرنسيين، بانتفاضة الطرق الصوفية، شاركت فيها على الخصوص القادرية والرحمانية والدرقاوية والطيبية وفروعها، وحقت انتصارات كبيرة ضد العدو الفرنسي، خاصة تلك التي قادها بومعزة في جبال الظهرة (غانم بودن، ٢٠١٦، ص. ١٤)

أمر الجنرال بيجو ضباطه بمعاينة القبائل التي انضمت إلى «بومعزة»، باستخدام كل الوسائل ولا تأخذهم في ذلك لارحمة ولا شفقة، اذ أكد في رسالة وجهها لهم بتاريخ ١١ جوان ١٨٤٥ (أي أسبوع قبل المحرقة)، بخصوص سكان الظهرة الذين تعودوا في اوقات الخطر على اللجوء الى الكهوف والمغارات المتواجدة في الجبال والاحتماء بها قائلا: اذا انسحب هؤلاء الأوغاد الى مغاراتهم فافعلوا بهم مثل ما فعل كافينياك، احرقوهم بالدخان الكثيف مثل



الثعالب» (أسامة حوحو، ۲۰۱۷، ص. ۳۷)

استجاب بیللیسیه builissyh- لأوامر قائده وقاد حملة لإخضاع القبيلة وإبادتها، مكونة من فيلقين للمشاة، وسرية للخيالة، ونصف مجموعة من جند المدفعية، ومفرزة لجنود سلاح المدفعية، وفرقة إسعاف، واتجه إلى كهوف غار الفراشيش وحاصره من كل النواحي وطالب القبيلة بالاستسلام فردت عليه بإطلاق النار، فأعطى الأوامر لجنوده بتكديس الحطب أمام مدخل المغارة، وإشعاله استمرت العملية يومين كاملين ۱۷ و ۱۸ جوان، وقبل طلوع نهار اليوم الثاني بنحو ساعة وقع انفجار كبير داخل المغارة ففضى على كل أفراد القبيلة المقدرين بنحو ۱۰۰۰ شخص (قناة الجزائر)

وقد وصف كاميل روسي هذا المشهد الرهيب، المثير للاشمزاز والنفور، البعيد عن كل قيم الإنسانية « كان الحريق قد وصل إلى أمتعة اللاجئين، وفي الليل خيل للجنود أنهم يسمعون ضجة لا تكاد تبين، وصيحات خافتة، ثم ساد صمت عميق... كنا نرى بين الحين والآخر مخلوقات بشرية مشوهة تخرج من المغارات، زحفا على البطون، فيحاول آخرون ممن بقي متمسكا بمبادئه إلى آخر رمق أن يمنعهم من الخروج، وحين تمكنا في آخر الأمر من زيارة ذلك الجحيم، بعد أن خمدت النيران، عددنا أكثر من ۵۰۰ من الضحايا مابين رجال ونساء وأطفال، وقد أصيب جميع الحاضرين بصدمة شديدة لهول الفاجعة (مصطفى الأشرف، ص. ۱۱۲-۱۱۳) ونظرا لكون السلطات الفرنسية أعجبت بهذا العمل قامت بمكافأة الجنرال بيجو الحاكم العام حيث منحت له "عصا المارشالية" أو ما يسمى بـقاهر الجزائريين (قناة الجزائر)، ورتب بيليسي إلى رتبة مارشال فرنسا، هذا يدل على مدى استهتار السلطة الفرنسية آنذاك بقيمة الإنسان والإنسانية (أسامة حوحو، ص. ۳۸)

۱-۲-۵- إبادة واحة الزعاطشة ۲۶ نوفمبر ۱۸۴۹

بدافع الانتقام من الانتصارات التي حققتها مقاومة الشيخ بوزيان ببسكرة، أرسلت السلطات الفرنسية، "والعقيد جيشا قوامه ۷۰۰۰۰ ألف جندي بقيادة الجنرال هيريون،" (E.CH.borsel, ۱۸۵۱, p28)، والضابط سيروكا، والعقيد « كربوسيا وايضا رئيس المكتب العربي لمنطقة بسكرة « ديبوسكي»... (بوعزة بوضرساية وآخرون، ص. ۱۳۱-۱۳۲) فحاصروا كل المحيط الخاص بالقبيلة واستخدمت المدفعية لضرب الواحة وتدميرها، وكلل هذا القصف بدخول الفرنسيين إلى الواحة في ۲۶ نوفمبر ۱۸۴۹ وبدءوا في تنفيذ أحكام الإعدام في حق أكثر من ۱۵۰۰ شخص من الواحة على رأسها الشيخ بوزيان وتعليق رأسه على مقصلة أمر بنصبها على باب معسكره، رفقة رأس ابنه ورأس الحاج موسى الدرقاوي نكاية وعبرة للثائرين، وقام بحرق أشجار النخيل وانعكس ذلك سلبا على السكان حيث انتشرت المجاعات والفقر بين السكان الناجين من هول المجزرة (قناة الجزائر)

لقد كان لهذه السياسة انعكاس كبير في تراجع عدد سكان الجزائر، بشكل رهيب جدا، فحسب حمدان خوجة بلغ عد سكان الجزائر نحو ۱۰ ملايين سنة ۱۸۳۰ (حمدان خوجة: ۵۱)، هذا العدد تراجع بشكل كبير جدا ليصل إلى حدود ۲,۳ مليون نسمة سنة ۱۸۵۶، (صالح عباد: ۳۵۴) وكان الجنرال بيجو قد قدر عد سكان الجزائر في شهر نوفمبر ۱۸۴۶ ب ۵ ملايين وأضاف ربما سته، ثم في شهر جانفي ۱۹۵۵ أعطى أمام مجلس النواب رقما آخر هو أربعة ملايين (مصطفى الأشرف: ۲۸۷)

وللتأكيد على مدى جسامه الخسائر البشرية من جراء أعمال الإبادة هذه، نعرض نموذجا عن سكان مدينة وهران التي رحل عنها سنة ۱۸۳۱ جميع سكانها وعددهم نحو أربعين ألفا، انخفض هذا العدد إلى نحو ألف نسمة في عام ۱۸۳۸، و ۲۱۲۰ نسمة سنة ۱۸۴۵ و ۲۸۹۵ نسمة في ۱۸۶۱، وهكذا فلم يزد سكان وهران إلا بنحو ۷۷۵



نسمة خلال ٢٤ سنة، وقد استخلص «اغسطين بريك» من هذه الأرقام التي استقاها من مصدر موثوق فقال « هذه هي مدينة وهران: مدينة كان سكانها المسلمين جدد، وليس بينهم من كان يعيش فيها من قبل» (كاتب كمال: ٣٣-٤٨)

إن التصرف الهمجي للقوات الفرنسية مع الشعب الجزائري الأعزل، أثارت كذلك بعض السياسيين في فرنسا، وعلى شاكلة هذا الأمر فقد تم إيفاد لجنة للتحقيق تدعى في الكتابات بـ: «اللجنة الإفريقية» التي أرسلها الملك لويس فيليب في أواخر ١٨٣٣، وكتب تقريراً صريحاً أدانت فيه الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الجنرالات والجنود الفرنسيين، إذ جاء فيه: «لقد استحوذنا على أوقاف المؤسسات الدينية... بل ذهبنا إلى أكثر من ذلك الاعتداء على حرمة المساجد والمقابر، والمنازل والأماكن المقدسة عند المسلمين. وتضيف» لقد أصبحنا أكثر وحشية من السكان الذين جئنا لتمدينهم... (سعدى بزيان: ٢٠٥، ص. ٢٢)

في المقابل أشاد الاستعمار الفرنسي، عن طريق أحد جنرالاته بإنسانية وجوه المقاومة الجزائرية، فكتب الجنرال «سانت أرنو» يصف تصرف الأمير عبد القادر تجاه أسرى الفرنسيين قائلاً «غير انه وقع حدث عجيب و مميّز، أعاد لنا الأمير عبد القادر الأسرى بدون شروط، ودون مقايضة، لقد قال لهم: ليس عندي ما أطعمكم به، لا أريد قتلكم، إذا سأعيدكم. تصرف جميل من بربري... لقد انبهر به كل الأسرى الذين كانوا قريبين منه (سانت أرنو: ص ٧٣)، ودعم هذه الفكرة هنري شارل في مؤلفه « حياة الأمير عبد القادر » بقوله « إن العناية الكريمة والعاطفة الرحيمة التي أبداهها الأمير عبد القادر نحو الأسرى ليس لها مثيل في تاريخ الحروب، فكبار الضباط المسيحيين عليهم ان يجلسوا عند قدميه وان يتمسحوا بها لانحطاطهم في المعاملة (عمر سعد الله، ٢٠٧، ص ٨٥)

٢-١-٦- خلق ظروف بنية قتل أفراد الجماعة

٢-١-٦-١- فرض سياسة التجويع :

إلى جانب جرائم الإبادة السالفة الذكر، لجا الاستعمار الفرنسي إلى أسلوب آخر أكثر اضطهاداً وغطرسة، بالطبع يعتبر مكملاً للسابق، بتجويع الشعب الجزائري وحرمانه من مصادر تموينه، بانتهاج ما يسمى بالأرض المحروقة، التي أمر بها الجنرال «بيجو»، وشرح فحواها في قوله «محرابة السكان والقضاء عليهم امراً لا بد منه، لذا يجب تحطيم كل قبيلة وتدمير القرى، وقطع الأشجار المثمرة، وحرق المزروعات، ونهب المطامير، واصر النساء والأطفال والشيوخ، وسلب المواشي، إنها الطريقة المثلى لخضوعهم» (حرشوش كريمة، دسط، ص. ٥٢)

وتنفيذ لهذه السياسة قامت القوات الفرنسية في الفترة الممتدة من سنة ١٨٤١ الى غاية سنة ١٨٤٧، بعدة عمليات ابادة طبقت فيها سياسة الارض المحروقة، في اغلب مناطق البلاد، خاصة المناطق السهلية لوجود كميات كبيرة من القمح الذي كان يستخدم لتموين قوات المقاومة، ومن اهمم هذه العمليات الإجرامية، حرق وتحطيم المحاصيل بجنوب مليانة، التابعة لقبيلة « بني زقزق» بجنوب مليانة، كما تم نهب كميات كبيرة من مواشيهم، وكررت العملية في سهل « غريس»، وفي مقاطعة الجزائر أبيدت قبائل بأكملها وتم سلب مطاميرها اذكر على سبيل المثال قبائل: «براز»، «سنجاس»، وكان ذلك على يد الجنرال « سانت أرنو» (حرشوش كريمة، ص. ٥٢)

دعمت هذه الإجراءات الإجرامية، بسن قوانين انتزاع الأراضي من ملاكها الأصليين-رغم تعهدها في وقت سابق باحترام ممتلكات الأهالي- فبادرت بإصدار قانون يحدث قطاع أملاك الدولة تحت اسم «الدمين»، وضمت اليه بموجب مرسوم ٨ سبتمبر ١٨٣٠ أراضي الحكام العثمانيون من الدايات والبشوات والكراغلة (بوعزة بوضر ساية، ص. ١٨٩)،



وذهبت الى ابعده من ذلك بفرض مرسوم تموز ١٨٤٦ على كل مواطن أصلي سندات ملكية، وتبعاً لذلك صودرت جميع الأراضي التي لا يحوي أصحابها على سندات ملكية، فتحوّلت الى ملكية الدولة التي سلمتها للمستعمر، وطال الإجراء أراضي البور لافتراض أنها بدون مالك، (عدي الهواري، ١٩٨٣، ص. ٦١) وتبعاً لذلك نهبت معظم الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين، تحت شعار الأراضي الشاغرة التي أرسلتها العناية الإلهية، والإحصائيات التالية خير دليل على ذلك (بوعزة بوضرساية، ص. ١٩٠).

السنة	المساحة (ها)
١٨٥٠	١١٥,٠٠٠
١٨٧٠	٧٦٥,٠٠٠
١٩٠٠	١٦٨٢,٠٠٠
١٩٦٢	٥٠ مليون

وترتب عن هذه السياسة، انتشار ظاهرة الجوع والفقر في أوساط الجزائريين، ناهيك عن الأمراض الفتاكة، خاصة المجاعة التي حدثت في عام ١٨٦٨، والمعروف في الدراسات « بعام الشر»، والتي راح ضحيتها آلاف الجزائريين، أشارت الإحصائيات إلى وفاة أكثر من ١٦,٠٠٠ جزائري بإقليم وهران، و ٥٠٠,٠٠٠ بمدينة قسنطينة، تبنت الإدارة الاستعمارية تجاه هذه الظاهرة أسلوب اللامبالاة تطبيقاً «لمبدأ القوي يكل الضعيف»، إذ لم تبادر لوهلة بمد يد المساعدة للأهالي، والأكثر من هذا جموع الشعب الجزائري المطالبة بالتدخل بعمليات القمع (مصطفى خياطي، ص. ١٨٩-١٩٠).

٢-٦-١-٢ الإبادة الثقافية: تعرض الشعب الجزائري إلى نوع آخر من الإبادة، يمكن تصنيفها في خانة الإبادة الثقافية، التي تطلق على الأفعال التي ترتكب عمداً بنية منع أفراد جماعة ما من استخدام لغتهم أو ممارسة شعائرهم الدينية أو ممارسة الأنشطة الثقافية الخاصة بجماعتهم، أو تستخدم لوصف التدمير المدروس لثقافات شعب أو أمة لسبب سياسي، اجتماعي ديني، فكري عرقي أو عنصري، أو هي: «منع مجاميع معينة من استخدام لغتهم الخاصة بهم، أو إتلاف تراثهم الثقافي من أثار ومكتبات لقطعهم عن أصولهم الثقافية، وكذلك الاعتداء على الثقافة القومية لهم» (واثق عبد الكريم: ٢٠٢١، ص. ٥). عملت الآلة الاستدمارية على تجهيل الجزائريين، بمحاربة كل أنواع التعليم تجهيل الجزائريين، فقد وجهت عشية الاحتلال ضربة قاضية للمنظومة التعليمية في الجزائر، عندما استولت على الأملاك الوقفية للمؤسسات التعليمية- من بين الأملاك الوقفية الأخرى التابعة للجمعيات الخيرية- التي ألحقتها بأملاك الدولة، وهو إجراء كان بمثابة قطع شريان الحياة لهذه المؤسسات، ذلك ان منظومة التعليم التي كانت قائمة قبل الاحتلال، تعتمد في تغطية احتياجاتها وأداء مهمتها أساساً على موارد هذه الأملاك، وعلى ما يتبرع به ذوي الإحسان من أهل اليسر (جمال قنان: ٢٠٠٧، ص. ١٣)، وخير دليل على هذه السياسة ما كتبه «الكسس دي طوكفيل»، حيث يقول: في كل مكان وضعنا أيدينا واستولينا على عائداتها (أي عائدات الأوقاف) وحولناها جزئياً عن استخداماتها السابقة، لقد قلصنا المؤسسات الخيرية، أهملنا المدارس، شتتنا طلبة الفقه (علوم الشريعة)، لقد انطفأت الأنوار من حولنا... تعيين رجال الدين ورجال الشريعة توقف، يعني جعلنا المجتمع المسلم أكثر شقاء وبؤساً، وأكثر اضطراباً، أكثر جهلاً وأكثر توحشاً (بربريا) عما كان عليه قبل أن يتعرف علينا» (عبد الحكيم بن تركية، ٢٠٠٨، ص. ١١٢).

ترتب عن هذا الإجراء، تدمير آلاف المدارس الابتدائية، والمعاهد، وتشريد المعلمين والطلبة، وتشتيت العلماء، مما



كان له انعكاس سلبي على المجتمع بانتشار فضيع للجهل والأمية، نتيجة التدمير الكلي للتعليم التقليدي، وهذا بشهادة الفرنسيين أنفسهم ، حيث جاء في تقرير المكاتب العربية بين ١٨٤٥-١٨٤٩» لقد أصبح من الصعب إيجاد معلمين ومدرسين لأبناء الأهالي ، ورجال الدين للقيام بشؤونهم المختلفة، فبعد عشرين سنة من المصادرة لأماك الزوايا وتهديم العديد من المدارس وهروب المعلمين انخفض عدد التلاميذ في المدارس إلى النصف»، وفي تقرير آخر اعد ما بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ جاء فيه» إن في منطقة سعيدة أصبحت وضعية القبائل هناك مقلقة، فقد ارتفعت في ظلمات قائمة، رغم مجهداتنا لم نتمكن من إيجاد ما يكفي من المدرسين، لوضع على الأقل واحد لكل قسم..... واحد من انهيار علامات التعليم هو فقدان المعلمين ومعظمهم فقراء بائسين، وأكثرهم يعرف بالكاد يكتب ويقرأ، أنهم بضعة شيوخ حيث الجهل لا يساويه إلا الفقر المدقع»..(Fanny Colonna, ١٩٧٢, p.٢٠١)

هذا في وقت أكدت فيه المصادر، خاصة الفرنسية، على ارتفاع نسبة التعليم في أوساط الجزائريين، وعلى المكانة الثقافية للجزائر في العالم الإسلامي، قبل الاحتلال، حقيقة كشفها الرحالة الألماني» فيلهلم شيمبر» الذي زار الجزائر في ديسمبر من سنة ١٨٣١ بقوله» لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة، غير انني لم اعثر عليه، في حين وجدت ذلك في بلدان جنوب اوروبا»(أبو العيد دودو:١٩٨٩، ص.١٣)، وذهب تقرير المكتب العربي المشار إليه سابقا ، عندما أشار إلى «انه عشية الدخول الفرنسي للجزائر كان ٤٠% من السكان الذكور يعرفون الكتابة والقراءة، فكل قبيلة وكل حي مدني له مدرسة» ويضيف التقرير» إن عدد التلاميذ الذين يتابعون نظاما تعليميا ثانويا كان بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ تلميذ لكل مقاطعة، أما الذين يتابعون دراسات عليا في القانون والشريعة فقد قدر بين ٦٠٠ و ٨٠٠ تلميذا»، ونفس الأمر عنه الجزال» دوما» عندما كتب قائلا» كان التعليم الابتدائي أكثر انتشار في الجزائر، مما قد يعتقده المرء، وقد أضرت علاقتنا بالأهالي في المقاطعات الثلاث، إن اغلب الذكور يجيدون القراءة والكتابة»(Fanny Colonna, p.٢٠١)

ولعل من أهم الانتهاكات التي اقترفتها الجيش الفرنسي في هذه المرحلة ، ترسيخا لقيم الإبادة الثقافية التي انتهجها منذ البداية، هو تدمير المؤسسات الثقافية والدينية على حد السواء، لما قدمته من حصانة للمجتمع في تكوين واقعه الثقافي وتوجهه الروحي، وإعلاء كلمة الجهاد في وجه الاحتلال الفرنسي خاصة زمن المقاومة الشعبية، ومن ابرز هذه المؤسسات:

٢-١-٦-١-٢ المساجد: هي من ابرز المؤسسات الدينية التي تعرضت للانتهاك، أما بهدمها، أو تحويلها إلى مرافق ومصالح أخرى كماكن لربط خيول الجيش ووضع عتاده ومراقده ومستشفياته، او تحويلها الى كنائس أو اقامات للجمعيات الدينية الفرنسية، ففي الجزائر العاصمة عند احتلالها كان بها ١٢٢ مسجدا، لينخفض عددها في عام ١٨٩٩ إلى ٥ مساجد فقط(ابو القاسم سعد الله، ١٩٩٨، ج٥، ص.١٠-١١)، بعضها كان ذا شهرة وقيمة علمية كبيرة في العهد العثماني، واهم المساجد التي عبث بها الاحتلال:

- جامع القصبه الذي حول إلى كنيسة الصليب المقدس
- جامع كتشاوة حول عام ١٨٣٢ بعد قتل ٤٠٠٠ من المصلين المعتصمين بداخله الى كنيسة
- جامع علي بتشين حول الى كنيسة، أطلق عليها كنيسة سيد النصر
- جامع سيدي عمار التنسي الذي حول إلى ثكنة عسكرية عام ١٨٣٠، ثم الى مقر المدفعية ليتعرض للهدم
- مسجد ضباط الحوت حول إلى مخزن للحبوب عام ١٨٣٠ ثم إلى ثكنة عسكرية ليهدم نهائيا(بوعزة بوضرساية واخرون، ص.١٥٣)



٢-١-٦-٢-٢ الزوايا: تعرضت الزوايا الى نفس أعمال الهدم والبيع والتحويل، فلاحقت نفس مصير المساجد والجوامع، وحسب إحصائية ١٨٥١، فقد تجاوز عدد الزوايا التعليمية نحو ٥٩٣ زاوية (أبو القاسم سعد الله، ١٩٩٨ ج٣، ص١٧٣)، وكانت ذات بعد اجتماعي وديني وثقافي وجهادي، وهو ما دفع السلطات الفرنسية إلى التضييق على نشاطها، بمختلف الوسائل والطرق، ومن هذه الزوايا:

-زاوية القشاش الذي تعرضت للهدم مع المسجد الذي كانت ملحقة به

-زاوية سيدي الجودي ، اشتراها احد المعمرين وأصبحت من ممتلكاته

-زاوية الشرفة التي أسهها محمد بقطاش عام ١٧٨٦، حولت إلى فندق،

- زاوية شختون حولت الى ثكنة عسكرية(بوعزة بوضرساية وآخرون،ص١٥٦)

٢-١-٦-٣ المدارس: عبارة عن مؤسسات دينية، تقدم تعليما في مستوى التعليم الثانوي، يشمل مختلف العلوم الأدبية والدينية ، إضافة الى تعليم الحساب، وقد اشتهرت وانتشرت المدارس في مختلف المدن الجزائرية مثل : مازونة ، وقسنطينة ووهران، وتلمسان(صبيحي احسان:٢٠١٤، ص١٥٣)، تعرضت هي الأخرى إلى المضايقات، من طرف السلطات الاستعمارية بوسائل كثيرة، كالتضييق على المعلمين، او تهديمها، في هذا الصدد يذكر سعد الله أبو القاسم : ان العاصمة كانت تضم جوال ١٠٠ مدرسة سنة ١٨٣٠، لم يبق منها في سنة ١٨٤٦ الا ١٤ مدرسة، وبلغ عدد المدارس في قسنطينة سنة احتلالها نحو ٩٠ مدرسة، انخفض العدد الى ٣٠ مدرسة سنة ١٨٤٧، ومن اهم المدارس التي هدمت نذكر منها على سبيل المثال؛ مدرسة البطحاء التي هدمت في سنة ١٨٥٤، ومدرسة جامع السلطان سنة ١٨٣٨، ومدرسة جامع خير الدين ، هدمت سنة ١٨٣١، ومدرسة جامع نيقرو سنة ١٨٣٨، مدرسة جامع الشيخ الثعالبي، هدمت سنة ١٨٥٩ (أبو القاسم سعد الله، ١٩٩٨ ج٣، ص٢٤-٣٩)

ونشير في هذا الصدد، إلى أن السلطات الفرنسية، وبقرار من الجنرال كافينياك قامت بوضع أسس النظام التعليمي بديل في الجزائر(تعليم لائكي، باسم المدرسة الفرنسية الجزائرية)، بافتتاحها بضعة مدارس في المدن الكبرى وعلى الخصوص العاصمة ووهران وقسنطينة، ورصدت لها اعتماد ضخم، قصد جلب اكبر عدد من الجزائريين إليها، إلا أن الإقبال كان ضعيفا من طرف هؤلاء، بسبب رفض الأولياء إرسال أبنائهم، عندما تبين لهم ان هدفها بالدرجة الأولى ليس تعليم أطفالهم، وإنما تسيحهم وتحويلهم عن دين آبائهم وأجدادهم(جمال قنان، ص١٦-١٧)، وأغلق معظمها اثر انتفاضة ١٨٧١ لأسباب سياسية وانتقاما من الشعب الجزائري الثائر، ثم ألغيت نهائيا سنة ١٨٨٣ أي السنة التي أحدثت فيها القوانين الفرنسية المتعلقة بإجبارية التعليم العمومي المجاني (الطاهر زرهوني، ١٩٩٣، ص١٥) ان هذه السياسة استهدفت في كل جوانبها، طمس معالم اللغة العربية بالجزائر، هي سياسة سارت بالتدرج، فبدأت كما اشرنا سابقا، بغلق المدارس، والمعاهد وتشريد المعلمين والطلبة في السنوات الأولى للاحتلال، ثم تدرج مع نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين إلى منع تعليم اللغة العربية، باعتبارها لغة أجنبية، وعدم السماح لأي شخص أن يمارس تعليمها أو يتولى إدارة مدرسة للعربية، أو كتاب لتخفيض القران الكريم، إلا بترخيص خاص لا يمنح إلا في حالات استثنائية كما نص على ذلك قانون ١٨٩٤، إلى الاهتمام باللهاجات المحلية واللسان العامي على حساب اللغة العربية الفصحى واستعمالها؛ فحدث رجال الإدارة الفرنسية بالجزائر إجازات باللهاجات المغربية، البربرية، وشهادات باللسان العامي الدارج(العربية الدارجة)، واعتبروها ماثلة او بديلة عن اللغة العربية الفصحى ، وحتى تربط الإدارة الفرنسية بالجزائر هذه الإجراءات بالواقع المعيش ، وتحفز الطلبة على الانتساب لها، أصبحت تشتت هذه الإجازات، في الوظيف العمومي ، وعند الترقية في السلك الإداري، كما جعلوها من الشروط المطلوبة للحصول



على الجنسية الفرنسية، كما نص على ذلك قانون ٨ مارس ١٩٤٤، وبجانب كل ذلك كان العمل على نشر اللغة الفرنسية عن طريق الأجهزة الإدارية، والمدارس والمعاملات التجارية قد اخذ منحى متسارع، فاشتراط في كل ترقية اجتماعية تعلم اللغة الفرنسية، وقد نجح الفرنسيون الى حد بعيد عندما حاولوا فصل اللغة العربية عن الإسلام، وإيجاد بديل عن ترابطها العضوي بالترويج لفكرة أن الجزائريين مسلمون فرنسيون، وبالإيحاء غير المباشر إلى بعض الجزائريين برفع شعارات « الجزائر جزائرية» (ناصر الدين سعيدون، ٢٠٠٠، ص. ٧١-٧٤)

٣- جريمة الإبادة الجماعية الفرنسية خلال القرن العشرين

١-٣- مجزرة الثامن ماي ١٩٤٥ :

في ٨ ماي ١٩٤٥، الذي يصادف نهاية الحرب العالمية الثانية، خرج الجزائريون في مظاهرات سلمية، مرخصة من قبل السلطات الفرنسية، مطالبين فرنسا بتحقيق وعودها الزائفة، والمتمثلة في منح الحكم الذاتي للمستعمرات الفرنسية بعد الحرب نظير مساعدتهم لها في القضاء على النازية (هيئة التحرير، ص. ٢٣٠)، وعض ان تستجيب فرنسا لمطالب المتظاهرين، قابلتهم بعقلية بيليسي، باللجوء إلى أقصى عمليا القمع والتدمير، استخدمت فيها الطائرات المقنبلة بأمر من السلطات السياسية والوحدات البرية المشكلة من الليف الأجنبي المرتزقة والمشاة السنغاليون، والدرك والشرطة والمعمرين (احمد محساس: ٢٠٠٢، ص. ٢٤٠)

اتضحت النوايا الإجرامية مع سبق الإصرار والترصد للسلطات الفرنسية بالتخطيط المسبق لارتكاب المجزرة فالقتل والتدمير والإعدام الجماعي وقنبلة القرى والمداش والأرياف بالإضافة إلى الاعتقالات وحملات النفي التي استمرت لمدة أسبوع، وتدل الحصيلة النهائية لعدد القتلى الجزائريين مدى عظمة الحقد الاستعماري اتجاه الشعب الجزائري ومدى الرغبة في إنهاء وجوده، وان اختلفت الإحصائيات فالتقديرات الجزائرية تشير إلى أن عدد الضحايا بلغت ما بين ٤٥ ألف إلى ٨٥ ألف شهيد، بالإضافة إلى آلاف الجرحى، والمعتقلين الذين قدرتهم المصادر ب: ٤٥٦٠ موقوفا. (رضوان عيناود تابت، ٢٠٠٥، ص. ٩٣-١١٢) بينما التقديرات الفرنسية، فقد أشارت الحكومة العامة الى رقم ١٣٤٠، وتحديث مجلة نيويورك تايمز في عددها رقم ٦٤ عن رقم ٠٧ آلاف و ١٨ ألف ضحية، بينما بلغ إجمالي عدد الضحايا الأوروبيين ب ٨٨ شخصا (رضوان عيناود تابت، ١١٢)

٣-٢- جريمة التجارب النووية بالصحراء الجزائرية

استمر الاستعمار في سياسته الهادفة إلى إبادة الإنسان الجزائري، وهذا باللجوء أخرى في مقدمتها السلاح النووي، باختيار الصحراء الجزائرية كأرض خصبة لتنفيذ المشروع النووي الفرنسي، واستخدم والإنسان الجزائري كفئران تجارب لها، وبدأت هذه النية منذ إنشاء محافظة الطاقة النووية (AEC) في ١٠/٠٣/١٩٤٦، تحت إشراف الجنرال «فرانيس بيران» وأوكل لهذه الهيئة، التكفل بكل جوانب البحوث النووية غير أن الإدارة الفرنسية أعلنت فيما بعد أنها لأغراض سلمية (أمال قبائلي، ٢٠١٧، ص. ١٥٦)

في أواخر ١٩٥٠ اختارت السلطات العسكرية الفرنسية القيام بتفجيرات نووية في الصحراء الجزائرية وبولينزيا، ولتحقيق ذلك أرسلت العديد من البعثات الاستكشافية لاختيار المواقع، كانت أخرها البعثة التي قادها الجنرال « شارل اليغيي بتاريخ ١٠ جانفي ١٩٥٧ والذي قدم تقريراً جاء فيه» من وجهة النظر التقنية وخارج كل تقييم او تنبأ بإحداث سياسية في المستقبل يبدو ان منطقة «تنزروفت» تفسح المجال لإنشاء مصلح التجارب النووية»، وعلى ضوءه صدر بتاريخ ١٠ ماي ١٩٥٧ مرسوم حول تخصيص للدفاع الوطني موقع للتجارب النووية مساحته



١٠٨,٠٠٠ كلم ٢ على بعد ٤٠ كلم جنوب مدينة رقان، وتم إنشاء المركز الصحراوي للتجارب العسكرية (CSEM) كمجال لإجراء التجارب النووية في الصحراء، بقرار صدر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٤ ماي ١٩٥٧، وخصص لهذا المشروع موارد مالية وبشرية كبيرة لإقامة مدينة في الصحراء والمرافق التجريبية « بحمودية لاستخدامها كمضلع للتفجيرات النووية، ونشير هنا ان فرنسا قد دافعت على سلمية المشروع في الأمم المتحدة ، وأكدت أن المواقع التي تم اختيارها بالصحراء الجزائرية ليست أهلة بالسكان ولا يوجد بها حيوان ولا نبات، بل هي مناطق قاحلة ومهجورة(عمار منصورى، ٢٠١٩، ص/ص. ١٨١٩)

كلل مركز إنشاء المركز الصحراوي للتجارب العسكرية، بتفجير أول قنبلة نووية بالصحراء الجزائرية بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٣، وأطلق عليها اسم اليربوع الأزرق، بلغت طاقتها ٦٠ كيلو طن، أي أكثر من ثلاثة أضعاف القنبلة النووية التي أطلقتها الولايات المتحدة على مدينة هيروشيما اليابانية سنة ١٩٤٥ (وزارة المجاهدين: ٢٠٠٧، ص. ١٠٦-١٠٧) من اجل الوقوف على درجة مفعولها أخضعت فرنسا عينات عناصر الحياة على الأرض، وهي الحيوانات (الكلاب والجمال) والنباتات، وحتى الإنسان، إذ تؤكد الشهادات الحية على وضع أكثر من ١٥٠ سجيناً جزائرياً، أوتي بهم من سجن معسكر ، لاستخدامهم « كفضان تجارب »، وربطوا بأعمدة بالقرب من موقع التفجير (الكاظم العبودي وآخر، ٢٠١٠، ص. ٧٧-٨٩)، إضافة إلى قيام السلطات الفرنسية بإعطاء كل شخص يقطن منطقة رقان قلادة مرفوقة بقطعة معدنية صغيرة بها رقم تسلسلي يقابل هوية الشخص الذي يحملها وفق ما كان قد تم تقييده قبل توزيع القلادات في سجلات خاصة تحضيرا لعملية الانفجار، والهدف من ذلك هو التعرف على الجثث في حال تشوهها من جراء الانفجار (غلايى السبتي، ٢٠١٦، ص. ٣٠٦)، بالإضافة إلى ٣٥٠٠ عامل جزائري لحقهم التمييز العنصري حتى في نوعية الواقيات التي سلمت لهم والتي كان لونها اسود، بدل البدلات البيضاء والأقنعة الضخمة التي سلمت للفرنسيين (تواقي دحمان وآخرون، بسط، ص. ١٠٩)

هنالك تضارب حول عدد التفجيرات التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية قبل وبعد الاستقلال، فيذهب البعض للحديث عن ٥٧ تفجيرا نوويا والتي يعادل جميعها قوة تفجيرية تقدر ب ٦٠٠ كيلو طن أي ما يعادل ١٠٠ مرة قوة التفجير غير أن التقارير الفرنسية أكدت على ١٧ تفجيرا نوويا في صحراء الجزائر، ويشير نفس التقرير لوجود ٥٠٠ ساكني نطاق إشعاع أول تفجير ١٣ فبراير ١٩٦١.. (يحي وناس، ٢٠١١، ص. ٣٩).

لكن ومها يكن، فقد تسببت هذه التفجيرات في كارثة بيئية وإنسانية، والذي مازالت آثارها مستمرة بعد مرور ٦٣ سنة، متسببة في أعراض وأمراض سرطانية، وتشوهات خلقية للبشر والكائنات الأخرى، وحالات العقم وتباعد الولادات ناجمة عن الإشعاع في المناطق القريبة من الحدث النووي (عبد الكاظم العبودي وآخر، ٢٠١٠، ص. ٧٧-٨٩) فالجيش الفرنسي عندما غادر مواقع التفجيرات النووية بالصحراء في سنة ١٩٦٧، قام بغلق مدخل محافظة الطاقة بالاسمنت المسلح، برقان، ودفن المعدات الملوثة كبيرة الحجم على عمق بضع سنتمترات في الرمال، والخفيفة منها تركت في الهواء الطلق، مما أدى إلى تسجيل ضحايا مدنيين وعسكريين جزائريين آخرين (عمار منصورى، ص. ١١) ومما زاد في تعقيد المسألة هو ممارسة السلطات الفرنسية لسياسة التكتم والتعتيم الكبيرين حول مجريات تفجيراتها النووية ومواقعها في الصحراء الجزائرية، والمدافن النووية الخاصة بالمعدات والنفايات المشعة والمتبقية عن عمليات التفجير، والتي لازالت تحدث آثارها في صمت رهيب، فكل التقارير الفرنسية وفي مضامينها تتنصل من المسؤولية الجنائية سواء من خلال تقليدها في إحصاء المتضررين أو عدد التفجيرات وكذلك ادعائها بنظافة التجارب وعدم وجود أي تلوث بيئي، وهو موقفها الرسمي إلى غاية الآن



من جهة أخرى ساهمت السلطات الجزائرية في فرض وترسيخ هذا التعتيم، بحيث كان بإمكانها الكشف عن الجوانب الصحية والبيئية لأثار الإشعاعات النووية، واتخاذ التدابير اللازمة لتفادي تعرض الأشخاص للإشعاعات، من خلال تسييج وعزل المناطق المشعة، وتجميع الملفات الطبية التي لها علاقة مباشرة بالإشعاعات (يحي وناس، ٢٠١١، ص ٣٨).

بقيت الأمور على هذا إلى غاية ١٩٩٦ إذ بادرت وزارة المجاهدين بفتح ملفات التفجيرات النووية بالصحراء الجزائرية، وتم تنظيم ندوات وطنية وملتقين دوليين، الأول في ٢٠٠٧ تحت عنوان أثار التفجيرات النووية في العالم: صحراء الجزائر أمودجا، والثاني تم تنظيمه في سنة ٢٠١٠ بنفس العنوان (عمار منصورى، ص، ١١-١٢)، كما اتصلت الحكومة الجزائرية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، من اجل القيام بقياسات ميدانية للأثار الصحية والبيئية للتجارب النووية بمنطقة حمودية ادرار، واين ايكر بتمراست، وقد نظمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية زيارة للمواقع التي جرى فيها التفجير في نوفمبر ١٩٩٩، دامت يومين شارك فيها مفتشون وخبراء تابعين للوكالة الدولية، مدعومين بخبراء من الوكالة الوطنية للطاقة الذرية، ونشرت تقريرها في مارس من سنة ٢٠٠٥. غير انه لم يقنع السلطات الجزائرية. (يحي وناس، ٢٠١١، ص ٤٢)

الفكرة الوحيد التي تستحق الذكر في هذا المجال، والتي كانت نتيجة النضال الطويل لجمعيات قداماء التجارب النووية في فرنسا، وبولينيزيا، هي صدور قانون «موران» في ٥ جانفي ٢٠١٠، ونشر في الجريدة الرسمية في ٦ جانفي من نفس السنة، والذي يهدف الى تنظيم إجراءات الحصول على التعويض للأشخاص المصابين بالإمراض الإشعاعية الناجمة عن تجارب فرنسا في الصحراء الجزائرية بولينيزيا في الفترة الممتدة من ١٩٦٢ الى غاية ديسمبر ١٩٦٧، مع التأكيد (سميت مناطق بولينيزيا الفرنسية بهذا اللقب في القانون) على عدم وجود إشارة إلى المناطق الجزائرية إلا بتسمية «مركز صحراوي للاختبارات العسكرية» او «مركز الواحات للاختبارات العسكرية»، في حين أن هذه التجارب أجريت على ارض دولة مستقلة ذات سيادة (جون بول تيسونير: ٢٠١١، ص-ص ١٨٩-١٩١)

بقراءة بسيطة لفحوى القانون الذي جاء في ٨ مواد، انه جاء لتحقيق أهداف رسمتها الحكومة الفرنسية لنفسها، دون مراعاة مطالب جمعية الدفاع عن ضحايا التجارب، من خلال الانتقائية التعجيزية التي وضعها للأشخاص المعنيين بالتعويض، كما وضع إطارا وحدودا للمسؤولية المدنية، فكلمة ضحايا لا مرجعية لها سوى ما يتصل بالعواقب الصحية، كما لا يمكن تطبيقها الا على أشخاص معينين يعانون من أمراض ناتجة عن إشعاعات محددة وبتواريخ ثابتة، دون التقييم الحقيقي لأثار هذه الإشعاعات، على البيئة والاقتصاد (فوغالي حليمة: ٢٠١٧، ص-ص ١٠٤-١٠٧) على أية حال فان قانون «موران» بطبيعة الانفرادي، عجز عن حل مشاكل التعويض التي خلفتها التجارب النووية التي أجريت على الجزائر المستقلة والمتعلقة بمواطنين جزائريين، لان المسألة يجب ان تحل في إطار العلاقات الثنائية بين فرنسا والجزائر من خلال المفاوضات وإبرام معاهدات دولية

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة البسيطة التي استعرضت جريمة الإبادة التي تعرض لها الجزائريون طيلة قرن واثنين وثلاثين سنة التي لم تستثن لا الصغير ولا الكبير، ولا النساء ولا الرجال، ولا الهياكل الدينية والثقافية ينبغي القول، إن هذه الأخيرة بمقارنتها بالاتفاقيات الدولية خاصة، اتفاقيات منع جريمة الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملاحقها تعتبر جرائم حرب أو إثباتا للمسؤولية الدولية على فرنسا، وكنتيجة على ذلك تصبح مسألة



المحاكمة متاحة قانونيا، خاصة وان هذه الجرائم ينطبق عليها المبدأ الذي أكدته ودعمته، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ١٩٦٨. فما على القائمين على هذا البلد، والمتضررين من هذه الجريمة إلا البحث عن أنجع السبل لتحقيق ذلك، في انتظار تحقيق ذلك يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

تدعيم الجمع بين الجانبين التاريخي والقانوني للذين يشكلان ركائز متابعة فرنسا عن جرائمها في الجزائر (الادلة). الالتزام بجمع ضحايا الجرائم الفرنسية في الجزائر وفق تنظيمات قانونية، كضحايا التفجيرات النووية.... الإسراع بإخراج قانون يجرم ما قام به الاستعمار في الجزائر مع التأكيد فيه على الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩.

السعي إلى رفع الاهتمام السياسي الجزائري بشأن الجرائم الفرنسية بتداوله بصورة جادة في أعلى المنابر السياسية (البرلمان، الأحزاب السياسية)

مصادر ومراجع المقال

اولا/ الكتب

1/ باللغة العربية

- الكسي دو طوكفيل (٢٠٠٨) نصوص عن الجزائر، في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- اندري نوشي وآخرون (١٩٨٤) الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطمبولي رابح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
- اوليفييه لوكور قرانمزيون (٢٠٠٨) الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ٢٠٠٨
- العبودي عبد الكاظم، وآخرون (٢٠١٠) أثار التجارب النووية في العالم: صحراء الجزائر نموذجا، الملتقى الدولي الثاني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر
- الهواري عدي (١٩٨٣) الاستعمار الفرنسي في الجزائر دار الحداثة، بيروت .
- الاشرف مصطفى (١٩٨٣) الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، م.و.ك، الجزائر
- المارشال سانت أرنو (٢٠١٣) مذكرات ١٨١-١٨٤٤، ج٢، ترجمة عبد القادر ليفا، دار المعرفة
- القهوجي علي عبد القادر (٢٠٠١): القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان
- بوعزة بوضر ساية وآخرون (٢٠٠٧) الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠٠٧
- دودو ابو العيد (١٩٨٩) الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (١٨٣٠-١٨٥٥)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر
- وزارة المجاهدين (٢٠٠٧) استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري، الأسلحة النووية نموذجا، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر.



- زرهوني الطاهر (١٩٩٣) التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، دار موفم للنشر، الجزائر
- كاتب كمال (٢٠١١) أوروبيون أهالي ويهود الجزائر: تمثيل وحقائق السكان ترجمة رمضان سبتي، دار المعرفة الجزائر
- محمد الصالح الصديق (٢٠٠٥) كيف نسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر ٢٠٠٥
- مهساس احمد (٢٠٠٢) الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ، دار القصة للنشر، ترجمة: الحاج مسعود و محمد عباس، الجزائر.
- معمر رتيب عبد الحافظ، واخر (٢٠١٦) تطور مفهوم جرائم الإبادة في نطاق المحكمة الجنائية الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
- سعدي بزيان (٢٠٠٢) جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة ، الجزائر
- سعد الله ابو القاسم (١٩٩٨) تاريخ الجزائر الثقافي، ج٣، دار الغرب الإسلامي بيروت.
- سعد الله ابو القاسم (١٩٩٨) تاريخ الجزائر الثقافي، ج٥، دار الغرب الإسلامي بيروت.
- سعيدوني ناصر الدين (٢٠٠٠) الجزائر منطلقات وأفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- عباس فرحات (٢٠١١) ليل الاستعمار، ترجمة ابو بكر رحال، دار الجزائر، الجزائر.
- عباد صالح (٢٠١٨) الجزائر خلال الحكم التركي ١٥١٤-١٨٣٠، دار هومة، الجزائر.
- صبحي حسان (٢٠١٤) العقيدة التربوية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (١٨٣٠-١٩٦٢)، أنوار المعرفة، الجزائر.
- قنان جمال (٢٠٠٧) التعليم الأهلي في الجزائر ١٨٣٠-١٩٤٤، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر.
- تابت رضوان عينا (٢٠٠٥) ٨١/ماي ٤٥ والإبادة الجماعية في الجزائر ترجمة محمد سعيد اللحام، منشورات (anep)، الجزائر.
- تواتي دحمان وآخرون (د.س.ط) الثورة التحريرية في أقاليم توات ١٩٥٦-١٩٦٢، منشورات جمعية مولاي سليمان، الجزائر.
- خوجة حمدان بن عثمان (١٩٨٣) المرأة، تحقيق وتعريب العربي الزبيري، م.و.ك.
- خياطي مصطفى (٢٠٠٧) حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، منشورات ANEP، الجزائر.
- ب/ باللغة الفرنسية
- E. CH. Bourseul, Ancien officier de l'armée d'Afrique, Souvenirs de la guerre d'Afrique, Insurrection -
des Ziban, Zaatcha, Imprimerie Militaire de Varronnais, Metz ١٨٥١

ثانيا/المقالات والدراسات

/ العربية

- أمال قبائلي (٢٠١٧) «التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية- جريمة دولية التجارب السطحية برقان ١٩٦١ أمودجا-»، مجلة قضايا تاريخية، ع ٦ ، الجزائر.
- بودن غانم (٢٠١٦) من سياسة الإبادة الجماعية محرقة غار الفراشيش ١٩ جوان ١٨٤٥ ، مجلة الخلدونية، مجلد ٩.
- بن ترقية عبد الحكيم (٢٠٠٨) «سياسة فرنسا التعليمية»، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، عدد ٢.
- دادة محمد (٢٠١٢) «الحرب الاستعمارية الشاملة من أجل تحقيق المشروع الاستيطاني في الجزائر خلال القرن



- التاسع عشر، «مجلة عصور الجديدة»، العدد ٠٦، الجزائر.
- واثق عبد الكريم (٢٠٢١) «موقف القانون الدولي من الإبادة الثقافية»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، مجلد ١، العراق.
- حوحو أسامة (٢٠١٧) «الذكرى ١٧٤ لمحرقة أولاد رياح»، مجلة أول نوفمبر، عدد ١٨٧، الجزائر.
- يحيى وناس (٢٠١١) «التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية- معالجة قانونية للآثار البيئية-»، مجلة العلوم القانونية»، ع٣. الجزائر.
- مصلحة الدراسات في المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية (٢٠٠٠) «من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر»، عدد ٤، الجزائر.
- منصوري عمار (٢٠١٩) «التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية: ارث استعماري ثقيل»، مجلة المصادر، مجلد ١٧، عدد ١، الجزائر.
- فاخوري عامر غسان (٢٠١٧) «الإبادة الثقافية في القانون الدولي العام، دراسة في القضاء الدولي»، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، عدد ١٥، الجزائر.
- غيلاني السبتي (٢٠٢٠) «مسؤولية الدولة الفرنسية في تنظيف الصحراء الجزائرية من الإشعاعات النووية»، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عدد ١٦، الجزائر.
- ب/الأجنبية
- le système d enseignement de l Algérie coloniale, européen journal of sociologie; (١٩٧٢) Fanny Colonna- n٢,١٣ vol
- ثالثا//الاطارح
- حرشوش كريمة (د.س.م) جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر
- منى حفيظ (٢٠١٢) جريمة إبادة الجنس البشري في القانون الدولي الجنائي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عوينة سميرة (٢٠١٣) جريمة الإبادة الجماعية في الاجتهاد القضائي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة الجزائر.
- رابعا/المواقع الالكترونية
- قناة الجزائر: نماذج من جرائم فرنسا ابان حرب التحرير، مقال موجود على الرابط <https://libya.wordpress.com>

Convention pour la prévention et la répression du crime de génocide-

<https://www.ohchr.org>



The French Genocide in Algeria (1830-1962-), an invocation of memory and an invitation to trial

Litim Aissa

Abbès Laghrour University- Khenchela- Algeria

aissalitim@yahoo.fr

Abstract

The Algerian people were subjected for a century and thirty-two years, and which was the result of the total war adopted by France, for the success of its settlement project in Algeria. They all proceeded in the direction of the extermination of the Algerian element, as they exterminated entire tribes: such as the Al-Awfaia tribe, the Awlad Riah tribe and destroyed villages, and the destruction of institutions that reflected the elements of the Arab-Islamic personality, not to mention the deprivation of man from his means of subsistence and livelihood, and the sources of his culture, the crimes of the French genocide spread. And it continued in the contemporary period, turning the Algerian desert into bases for nuclear tests, where Algerians and French used them as test mice, and its effects on the environment and humans are still present to this day, especially in light of the French authorities' masterpieces on the archives of these experiments, and the summary: The outcome of the French occupation of Algeria is heavy. Very, more than 10 million Algerians were killed, and the necessities of life on Algerian soil were completely destroyed.

Keywords: international law, Algeria, French occupation, genocide, cultural genocide, nuclear explosions.